

المحاضرة الأولى: مدخل المالية الدولية:

الأستاذة: حملاوي سكينه 2022-2023

أولاً: مفهوم المالية الدولية وتعريفها

تهتم المالية الدولية في العلاقات المالية بين الدول ومن أهمها توفير انتقال الأموال نتيجة لتبادل السلع والخدمات بين الدول وما يلحقها من تبادل مالي للنقود و انتقال رؤوس الأموال وتبادل العملات .هذه الأعمال الدولية تتطلب القيام بتسوية الحسابات المالية الناتجة عنها بين الشركات والدول، والتمويل الدولي هو فرع من فروع الاقتصاد الذي يهتم بدراسات ديناميكية لأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي، وكيفية تأثيرها على التجارة الدولية .كما يهتم بدراسة المشاريع والاستثمارات الدولية، وتدفق رؤوس الأموال بين الدول والعجز والفائض التجاري، ويشمل دراسات التبادل المالية بشكل استثمارات مالية في العديد من الأدوات المالية كالمشتقات المالية ومنها العقود الآجلة، الخيارات، والمقايضة للعملة جنباً إلى جنب مع نظرية التجارة الدولية، والشؤون المالية الدولية ويعتبر أيضاً من فرع الاقتصاد الدولي.

ومن المعروف في موضوع العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية هناك عناصر أساسية تخلق هذه المبادلات:

1/ تبادل السلع والخدمات من خلال التجارة والأعمال الدولية بشكل طلب خارجي على الإنتاج المحلي أي الصادرات والطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية أي الواردات.

2/ التبادل المالي النقدي الذي هو عادة ما يرافق تبادل السلع والخدمات بين الدول.

3/ التدفقات النقدية نتيجة التبادل المالي، أي التدفقات المالية الدولية لانتقال رؤوس الأموال بين الدول لأغراض الاستثمار الخارجي المالي وغير المالي، وكذلك حركة عوامل الإنتاج من العمل ، راس المال، الأرض، والتنظيم.

4/ التكتلات الاقتصادية والمالية والسياسية الدولية والتعاون والتحالف بين دولتين أو أكثر.

إن المالية الدولية تهتم أساساً بالعنصر الثاني والثالث المتعلق بالتبادل المالي النقدي، والتدفقات المالية بين الدول، وتظهر أهمية المالية الدولية نظراً للعلاقات المالية والنقدية الفعلية الضخمة التي تشكل نسبة عالية في مكونات الاقتصاد العالمي.

وأن هذه العلاقات يمكن أن نصنفها إلى المجموعات الرئيسية التالية:

• **المجموعة الأولى:** الحسابات المترتبة على التبادلات التجارية الناجمة عن الصادرات والواردات سواء

كانت تبادل سلع أو خدمات بين الدول.

• **المجموعة الثانية:** تدفق رؤوس الأموال بين الدول بأشكالها المختلفة كالقروض الاستثمارات، والمنح.

بالنسبة للاستثمار المالي فهو التعامل الدولي بالأموال من خلال استثمارها في أدوات الاستثمار المتاحة دولياً، مثل الأوراق المالية، السندات، العقارات، العملات، والمشتقات المالية، ومصطلح "الاستثمار" يستخدم بصورة مختلفة في الاقتصاد والمالية، فبعض الاقتصاديين يشير إلى الاستثمار الحقيقي كما هو الحال في شراء أو إنشاء مصنع أو الاستثمار في العقارات.

وعلى الجانب الآخر فالاستثمارات المالية من شأنها أن تشير إلى التعامل مع الأصول مثل الأموال التي تودع في المصرف أو المستثمرة في أسواق المال الدولية، والاستثمارات المالية الدولية ذات أنواع عديدة منها:

-الاستثمارات في أدوات الملكية كالأسهم.

-الاستثمار في أدوات الدين كالسندات، المشتقات المالية، والعملات.

هذه الاستثمارات عبارة عن أصول مالية يحصل مالكيها على التدفقات النقدية المستقبلية منها أي العوائد بشكلها الجاري والرأسالي، وطالما أن الحديث عن الاستثمارات الدولية اذن لابد أن تأخذ بعين الاعتبار قيمة العملة التي تؤثر بشكل كبير على زيادة أو تخفيض قيمة رأس المال والعوائد الناجمة عن استثمار رأس المال مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب أو خسائر للمستثمرين.

وقد تستخدم الاستثمارات المالية لغرض الحصول على العائد أو التحوط للمستثمرين للتعويض عن أثر التضخم النقدي وتأثيره على قيمة الاستثمارات فضلاً عن الاستفادة من مصدر إضافي للدخل وزيادة رأس المال، والاستثمارات المالية عادة ما تكون غير مباشرة عبر وسطاء مثل البنوك وشركات التأمين، والصناديق المشتركة، وصناديق المعاشات، ومخططات الاستثمار الجماعية، ووسيط الاستثمارات،

وعموماً فإن التبادل المالي الدولي يجعل استخدام الأموال في الاستثمارات المالية متاح من العديد من الأفراد مهما كانت ثقافتهم ومهاراتهم.

وتلعب المالية الدولية دوراً فعالاً في عملية التبادل في الأسواق العالمية سواء كانت هذه الأسواق مالية أو سلعية إذ تسهل مهمة انتقال الأموال بين الدول والقطاعات المختلفة سواء من خلال تداول المنتجات المالية التي يتم الاتجار فيها أو باعتبارها الوجه الآخر لقيمة انتقال السلع والخدمات بين الدول، وهذا أبرز أنواع مختلفة من عمليات التبادل مثل أسواق الأوراق المالية والعمليات الآجلة وبورصات السلع. ويتم صياغة القواعد الخاصة للتعامل بهذه المبادلات المالية الدولية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المعاملات والتبادلات وتحقيق العدالة لجميع المستثمرين .

ثانياً: أهمية المالية الدولية

يستحوذ موضوع المالية الدولية والتعامل بالنقد الأجنبي على الاهتمام الكبير من قبل متخذي القرار وواضعي السياسات في دول العالم كافة، وذلك لانتساع حجم أسواق المال وزيادة حجم معاملاتها وارتفاع حدة المنافسة بينها، حيث أصبح التركيز عليها يشكل مطلباً على الصعيد العالمي انخرطت فيه الدول الكبيرة والدول

الصغيرة على حد سواء، علاوة على الانكشاف الاقتصادي الكبير لدول العالم بعضها على بعض، وظهور العولمة المالية والتجارة الالكترونية والتي مثلت برمتها تحدي كبير فرض نفسه على متخذ القرار العام والخاص أن يدركها وأن يلم بوسائل وتقنيات الاستفاضة منها، وحماية المكتسبات و التحوط من المخاطر.

تلعب المالية الدولية من منظور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة دورا مهما في توفير السيولة الدولية المطلوبة لتنشيط التجارة الدولية، كما توفر أداة مناسبة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف الدول عن طريق أسواق المال. وتشكل هذه الأسواق في نهاية المطاف مصدرا ملائما لتوظيف واستثمار الأموال ومنبعا لتمويل التجارة والاستثمار على الصعيد المالي .

ثالثا: عناصر النظام المالي الدولي

يعد النظام المالي الدولي أحد الدعائم الأساسية الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة بالنظام التجاري الدولي ، والنظام النقدي الدولي ، والنظام المالي الكفؤ وهو ذلك النظام الذي يحقق انتعاشا للنظام التجاري الدولي واستقرار النظام النقدي الدولي، إن تفاعل الدعائم الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي في إطار منسق ومنظم يقود في نهاية المطاف إلى تعظيم الرفاهية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أرجاء المعمورة كافة.

يتألف النظام المالي الدولي من العناصر الرئيسية التالية: المتعاملون، والأسواق، والأدوات التي يجري عليها التعامل في هذه الأسواق.

المطلب الأول: المتعاملون

يشكل المتعاملون أحد الركائز الأساسية لأي نظام مالي محليا كان أم دوليا، ويشكل المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من كل المستثمرين والمقرضين والمشاركين.

أولا/المستثمرين:

المستثمرون هم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وحكومات الدول، والمنظمات والهيئات الدولية و الإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص بصرف النظر عن طبيعته القانونية الذي يمتلك أرصدة فائضة من المال ويرغب في توظيفها.

ثانيا/المقرضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات والهيئات الدولية و الإقليمية . ويتعامل هؤلاء المقرضون في إطار النظام المالي الدولي عن طريق الحصول على القروض من أسواق المال العالمية أو بطرح سندات للبيع في هذه الأسواق، أو بالاقتراض المباشر من المؤسسات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة.

والمقرض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات وآلات والقيام بعمل إنشاءات ومصانع ومشروعات. وفي هذه الحالة فإن المقرض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

تأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

•الأول: هو تدفق هذه الأموال من المدخرين إلى المقترضين.

•الثاني: تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

ثالثا/المشاركون:

ويتمثل المشاركون في النظام المالي الدولي بالسماسرة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل المصارف، مؤسسات الادخار و الإقراض، وشركات التمويل، والصناديق المشتركة

لسوق النقد والمؤسسات التعاقدية) شركات التأمين، وصناديق الضمان الاجتماعي (وبنوك الاستثمار، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والشركات متعددة الجنسيات والأفراد من مختلف دول العالم. ويقوم المشاركون بالتعامل في الأسواق المالية الدولية بهدف استثمار الأموال الفائضة لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

المطلب الثاني: الأسواق

تشكل أسواق المال الدولية والمحلية الشبكة الأساسية التي تتحرك من خلالها رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة بقصد تحقيق أقصى عائد استثماري من هذه الأموال ، وتنقسم أسواق المال من حيث أدوات

الاستثمار إلى:

أولا/أسواق أ رس المال:

وهي تلك الأسواق التي يتم فيها تداول أدوات تمويل ذات استحقاقات طويلة، أي التي تكون مدتها أكثر من سنة، ومن أهم هذه الأدوات الأسهم والسندات، وتكمن أهمية هذه الأسواق في تشجيع الاستثمار ال أ رس مالي، وتقديم تمويل طويل الأجل إلى مشاريع تحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تبدأ في إعطاء مردود.

ثانيا/أسواق النقد:

وهي أسواق الاستثمار قصيرة الأجل الذي لا يتجاوز أجل استحقاق الأوراق المالية فيها عن سنة واحدة، وتوفر هذه الأسواق الفرص للمقترضين بالحصول على القروض قصيرة الأجل، وكذلك توفر الفرصة لهم بالحصول على درجة من الأمان باستثمار أموالهم في أصول مالية ذات سيولة مرتفعة.

ثالثا /الأدوات:

تختلف أدوات الاستثمار التي يتعامل بها المستثمرون في السوق النقدي عن سوق أ رس المال. ففي السوق النقدي يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل مثل: أدونات الخ ا زنة، شهادات الإيداع القابلة للتداول، القبولات المصرفية، اتفاقيات إعادة الشراء، الأوراق التجارية، قرض فائض الاحتياطي الإلزامي.

أما في سوق أرس المال فإن أدوات الاستثمار فيه تكون طويلة الأجل مثل الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية والسندات التي تقوم بطرحها هذه الشركات أو تلك التي تطرحها حكومات الدول المختلفة في أسواق المال الدولية، بالإضافة إلى الرهونات العقارية.

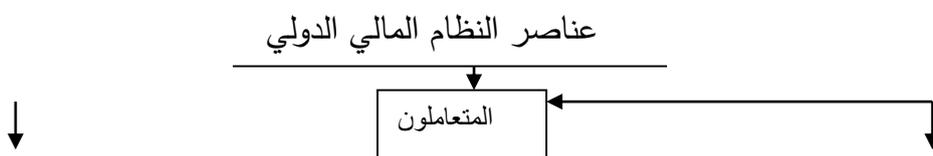
خلاصة:

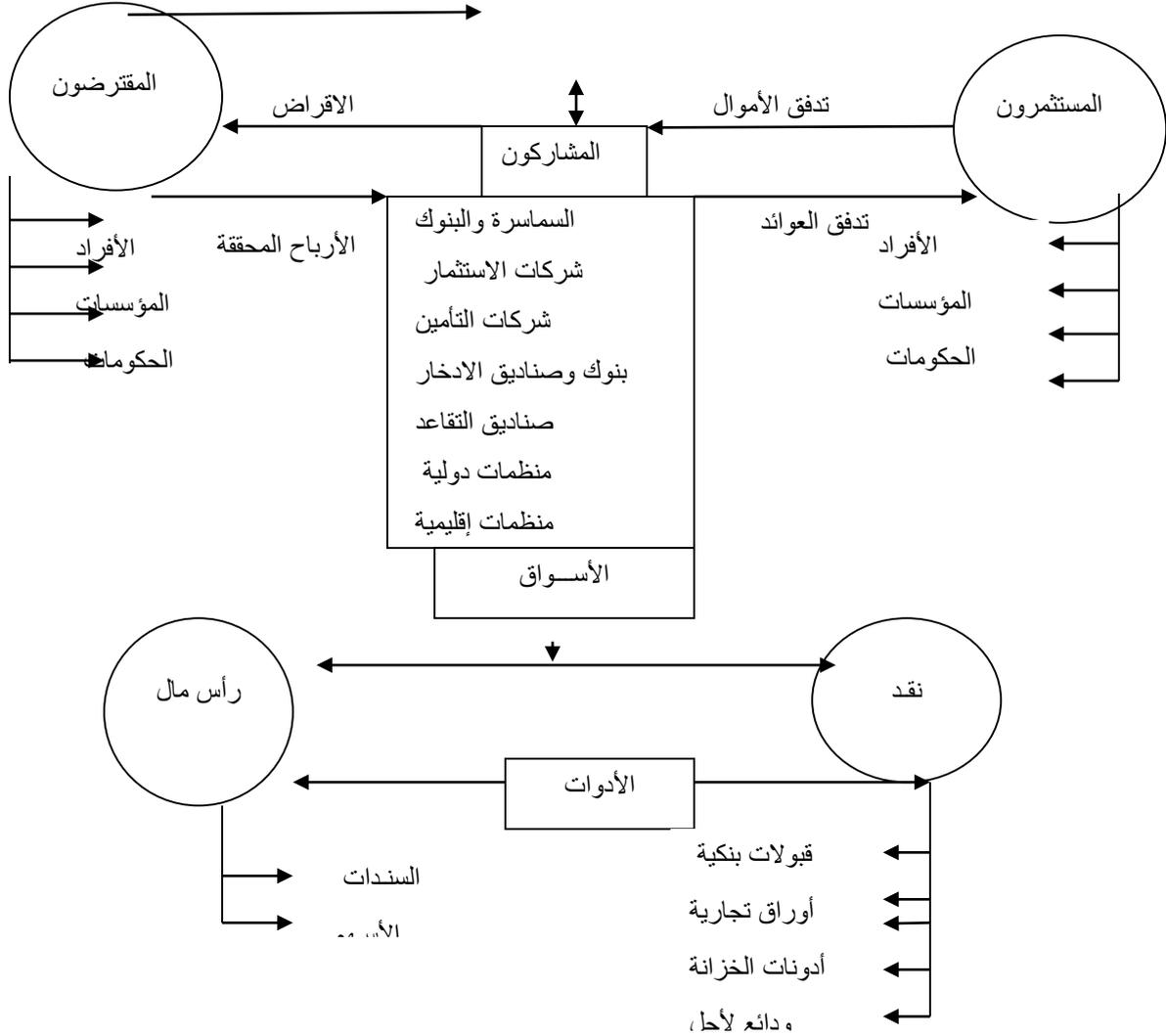
تعرف المالية الدولية على أنها انتقال رؤوس الأموال بين الدول سواء من الدولة إلى الخارج أو العكس، و تنتج حركة رؤوس الأموال بين الدول بسبب ثلاث حالات رئيسية و هي عمليات الاستيراد والتصدير في التجارة الخارجية بصفة عامة، نتيجة الاستثمارات سواء استثمارات مادية قائمة في دول أخرى أو استثمارات معنوية والتي تتمثل في الأوراق المالية في الأسواق المالية الدولية، أو في شكل القروض الممنوحة، والتي تنتقل في شكل ديون من الدول القوية إلى الدول النامية أو في شكل تسديد من الدول النامية تجاه الدول المقترضة.

كما تشكل المالية الدولية ما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي(العالمي) (والذي يتكون من ثلاث أنظمة أساسية و هي النظام المالي الدولي يهتم به البنك العالمي)الدولي، النظام النقدي الدولي يهتم به صندوق النقد الدولي، النظام التجاري الدولي تهتم به المنظمة العالمية للتجارة.

ويوضح الشكل التالي العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي

شكل رقم (1) : عناصر النظام المالي الدولي





1. المصدر: عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1993.

يتضح من الشكل السابق أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين و الأسواق و الأدوات.

1- المتعاملون :

هم الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي و يتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين و المقترضين و المشاركين.

أ-المستثمرون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص (مهما كانت طبيعته القانونية) الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها، وهنا يجب أن يفرق بين التوظيف المالي والتوظيف الحقيقي للأموال.

ويشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى والتي تدر عائداً مالياً لصاحب هذا المال.

وعلى المستوى الجزئي (Micro) يعتبر توظيف حقيقي للأموال لهذه الأصول، أما على المستوى الكلي (Macro) فهذا لا يعتبر توظيفاً حقيقياً للأموال ولكنه عملية نقل للملكية من شخص إلى آخر. أما التوظيف (الاستثمار) الحقيقي للأموال: يقصد به شراء معدات أصول وآلات جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الاستثمار الاحلالي، أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية (كالبنوك) لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح في هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي.

ب- المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق، أو بالاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة. والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة، وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو تدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

الاتجاه الثاني: هو تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

ج- المشاركون:

والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع:

السماسة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) والأفراد من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

2- الأسواق :

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم

الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market

وأسواق رأس المال Capital Market.

وفي أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة، وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة، كما تعكس الأدوات دينا محددًا.

أما أسواق رأس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالبًا حقوق الملكية مثل الأسهم كما تعكس كذلك ديونا طويلة الأجل مثل السندات، وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

3- الأدوات :

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق.

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل:

- أدونات الخزينة.
 - القبولات المصرفية.
 - الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول.
 - شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.
- أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال وهي الأدوات طويلة الأجل مثل:
- الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية.
 - السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول المختلفة في أسواق المال الدولية.

4- اشكال التمويل الدولي

1- القروض الخارجية

حسب طول الفترة الاستحقاق

- قروض خارجية مؤجلة أكثر من 5 س
- قروض خارجية متوسطة الاجل 1ق-5
- قروض قصيرة الاجل اقل من سنة

حسب استخدامها

- قروض خارجية موجهة لأغراض اقتصادية
- قروض خارجية موجهة لأغراض الاستهلاك
- قروض خارجية موجهة لأغراض عسكرية

حسب تقديمها

- قروض ميسرة
- قروض صعبة

حسب مصدرها

- قروض رسمية
- قروض ثنائية
- قروض متعددة الأطراف
- قروض خاصة

ب-المساعدات الدولية

حسب طبيعتها

- المنح
- القروض الإنمائية الرسمية
- حسب شكلها
- المعونات النقدية
- المعونات العينية
- المعونات الراسمالية

حسب مصدرها

- معونات ثنائية الجانب
- معونات متعددة الأطراف

من حيث ضوابطها

- المعونات الاجنبية غير المقيدة
- المعونات الأجنبية المقيدة

ج-الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

- شركات الاستثمار
- المحافظ المشتركة
- الاستثمارات بالاصدارات العالمية للأوراق المالية
- شهادات الإيداع الدولية
- شهادات الإيداع الامريكية
- شهادات الإيداع الأوروبية

سندات الأجنبية

- سندات البيرو دولار
- سندات اليورو